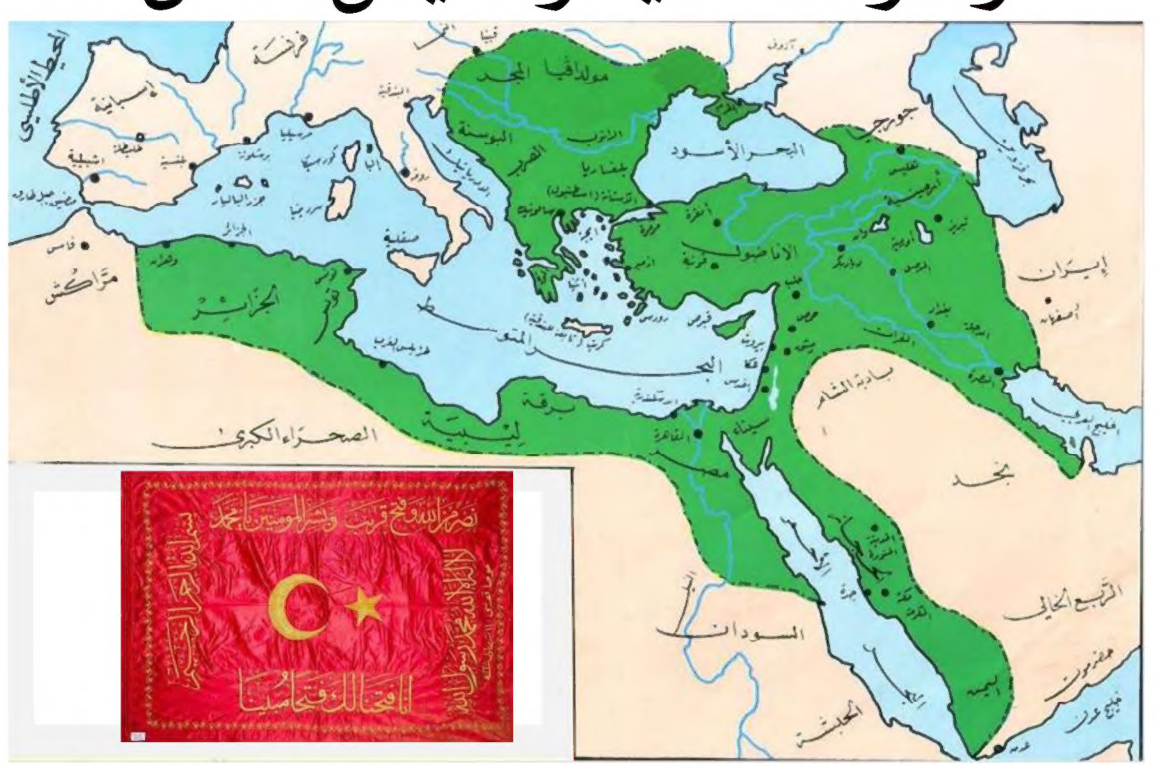
دكتور بهاء الأمير

الخلافة والمُلك

والدولة العثمانية وبلاليص ستان



الهِندُ والِهَةٌ وَمِصرُ حَزينَةٌ ... تَبكي عَلَيكِ بِمَدمَعٍ سَحّاحِ

وَالشامُ تَسأَلُ وَالعِراقُ وَفارِسٌ ... أَمَحا مِنَ الأَرضِ الخِلافَةَ ماحِ

تعليق

Zn8aZn8a

بارك الله فيك دكتور ونفع بك، قرأت على عُجالة تقديمك لكتاب الدكتور محمد عبدالمحسن، وإيذن لي بتعليق بسيط على مسألة الخلافة وهل يصح وصف الدولة العثمانية بالخلافة أم لا.

الكلام حقيقةً كما ذكرتَ في كلامك ينطبق على كل دول الإسلام بعد الخلافة الراشدة، من الأموية إلى العثمانية، وقد اعترضت على الدكتور بأمرين، أولهما كلام ابن خلدون رحمه الله، وثانيهما أن المستشرقين عملوا على بث هذه المسألة في الأذهان لتشويه تاريخ المسلمين وشرعنة دول سايكس بيكو.

واسمح لي، فمسألة الخلافة وبما أنها مصطلح شرعي، فيجب أولًا أن ننظر لما ورد عنها من نبينا عليه الصلاة والسلام تأصيلًا للأمر، أحاديث النبي ﷺ صريحة في أن "الخلافة" هي ما كان عليه الخلفاء الأربعة، وما وراء ذلك مُلك، ومنها حديث: (الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك)، وحديث: (تكون النبوة ماشاء الله لها أن تكون..... ثم الخلافة..... ثم الملك العاض.... ثم الجبري.... ثم الخلافة، وحديث: (أول هذا الأمر نبوة ورحمة، ثم خلافة ورحمة، ثم مُلك ورحمة، ثم يتكادمون عليها تكادم الحُمر...)، أو كما قال، وأنا هنا أكتب من ذاكرتي فالمعذرة إن أخطأت، فالأحاديث كما ترى صريحة في حصر الخلافة في أول ثلاثين سنة (الخلفاء الأربعة)، وما وراء ذلك مُلك.

والإشكال في رأيي أن بعضهم قد يظن أننا إذ نقول: "مُلك" فنحن نحقّر من شأن تلك الدول أو نسوّيها بالدول الحالية؛ وهذا ليس مقتضى هذه التسمية؛ فالملك منه ما هو حق (ورحمة كما في الحديث)، ومنه ما كان دون ذلك، هذا بالنسبة للمصطلح من ناحية شرعية، أما إن تنزّلنا فلا بأس أن يقال عن الدولة الأموية والعباسية والعثمانية أنها خلافة بالمفهوم الذي ساقه ابن خلدون، ولكن مع التأكيد على أن هذه

الدول مُلك، والخلافة المنصوص عليها شرعًا هي للراشدين الأربعة والتي ستكون في آخر الزمان، ولا أرى في ذلك عونًا لدعوى المستشرقين الذين يريدون عزل المسلمين عن تاريخهم أو تسوية الدول الحالية بالدول التي كانت جامعة للمسلمين كافة وتحكم فيهم بشرع الله وتوالي أولياءه وتعادي أعداءه؛ فالفرق بيّن ولا داعي لأخذ الموضوع بحساسية و إلباس تلك الحقبة لبوس الخلافة ومخالفة الأحاديث الصريحة في الباب!

وقد تقول لي؛ فلمَ تأخذه أنت الموضوع بحساسية وتريد نفي تسمية الخلافة (من ناحية شرعية كما هي في الأحاديث) عن الدول التي تلت الخلافة الراشدة؛ فأولًا تقيّدًا بالأحاديث الواردة في هذا الباب، وثانيًا: بعض الجماعات التي تسمي نفسها إسلامية؛ تستدل بحديث: (تكون النبوة ماشاء الله لها أن تكون... ثم الخلافة... ثم الملك العاض... ثم الملك الجبري... ثم الخلافة) ، ليستقطبوا الناس بهذا الحديث ويوهموهم أنهم سيعيدون الخلافة التي سقطت في أوائل القرن العشرين! وأن هذه هي بشارة النبي صلى الله عليه وسلم ! والحديث صريح أن ذلك كان مُلكًا، وأن الخلافة التي ستعود في آخر الزمان أخت الأولى التي انتهت بعلي عليه السلام، وليست أخت الملك العاض الذي انتهى بالعثمانيين!

الرد

دكتور بهاء الأمير

(١)

المعلومات بلا علم

ينبغي أولاً تقرير قواعد منهجية عامة تكاد تضيع في أيامنا هذه حتى عند بعض من ينتسبون إلى العلم، وهي أن منهج الأئمة وأهل العلم الحقيقيين في مختلف علوم الإسلام، وفي كل العصور، هو الجمع بين كل ما ورد في أي مسألة من نصوص وفهمها معاً للوصول فيها إلى الحكم الصحيح، ولا يكون هذا الحكم إلا بعد استيفاء مراجعة ما قاله غيرهم من العلماء السابقين والمعاصرين وفحص أدلتهم ومناقشتهم فيها بعيداً عن الأهواء وعن المؤثرات التي لا علاقة لها بالدين والعلم.

وللحافظ ابن عبد البر عبارة نقلها عن شيوخه يقولون فيها:

"من لم يسمع بالاختلاف فلا تعدوه عالماً"

وليس من العلم أن ينتزع أي أحد نصاً ويعزله عن غيره من نصوص القرآن والسنة، ويلقي به في وجه كل من يلاقيه لأن ما فيه يوافق هواه، ويطوح في طريقه بكل ما قاله أهل العلم ولا يتوافق مع هواه وما يراه، أو يغفل عنه ولا يرد على خاطره أصلاً أن يطلع على آراء الأئمة والعلماء في المسألة واختلافاتهم فيها، كما يفعل العوام في هذا الزمان، فيقع الواحد منهم على نص أو يقرأ كتاباً لأحد المشايخ أو يسمعه يتكلم فيتوهم أن العلم بالمسألة وحكمها يبدأ وينتهي بهذا النص وينحصر في ذاك الشيخ وكتابه.

وهي آفة شيوع المعلومات بلا علم ولا منهج ولا بيئة علمية، وتوهم كل من حفظ بعض النصوص أو وقع على بعض المعلومات بخصوص مسألة أنه قد صار بذلك عالماً بها وأهلاً للإدلاء بدلوه فيها.

ويلحق بذلك أن من كان أهلاً لأن يدلي بدلوه في مسألة ورأى فيها رأياً يخالف غيره من أهل العلم، فله أن يعلن رأيه وأن هذا هو مايراه حقاً أو صحيحاً وأن يدعو إليه ويدافع عنه، ولكن ليس لأحد من أهل العلم، فضلاً عمن دونهم، أن يحجر على رأي من يختلف معه في المسألة، أو يزعم أن ما رآه هو وحده الحق وحكم الله ورسوله دون آراء غيره من أهل العلم.

والقاعدة عند أهل العلم والفقه أن ما اختلفوا فيه لا إنكار فيه، والإمام الشافعي رحمه الله يقول:

"قولي صحيح يحتمل الخطأ وقول غيري خطأ يحتمل الصواب"

والإمام أبو حنيفة رحمه الله يقول:

"علمنا هذا رأي وهو أحسن ما قدرنا عليه، ومن جاءنا بأحسن منه قبلناه منه"

فقارن قول الأئمة الأعلام الشافعي وأبي حنيفة ببعض الوعاظ والمشايخ الذين يخرجون على الناس في الميكروفونات والشاشات، فترى الواحد منهم يتكلم في أي مسألة، ثم يختتم كلامه بأن يصرخ بأن ما يقوله هو حكم الله والإسلام وشرع الله، وما يقوله لا هو حكم الله وشرعه ولا هو الإسلام، بل هو رأي لمذهب من مذاهب الفقه، وتوجد آراء تخالفه في مذاهب أخرى.

(٢)

الخلافة والمُلك

مسألة الخلافة والمُلك، ودول الإسلام بعد الخلافة الراشدة، تحوي في حقيقتها مسألتين منفصلتين تلتبسان في بعض الأحيان معاً ويتعامل معهما البعض كمسألة واحدة، فالمسألة الأولى هي هل دول الإسلام بعد الخلافة الراشدة خلافة أم ملك محض، وهل يقع وصف الخلافة عليها وتستحقه أم لا، والمسألة الثانية: هل الدولة العثمانية تحديداً خلافة أم لا.

فالمسألة الأولى، هل دول الإسلام بعد الخلافة الراشدة خلافة أم ملك محض، ومن يتعامل مع هذه المسألة يحتاج إلى أن يدرك أولاً أن الحكم على أي دولة يقع في مستويين، المستوي الأول هو شكل الحكم ونظام انتقال السلطة وما يتعلق به من إجراءات، أي شخص الحاكم، والطبقة أو الفئة التي ينتمي إليها، وكيف يتم اختياره منها، وطريقة انتقال السلطة منه إلى الذي يليه.

والمستوى الثاني يتعلق بمضمون الحكم وهوية الدولة والرسالة التي تحملها وتسري في تكوينها وسياساتها، أي الأسس التي قامت عليها وتحفظها، وثوابتها ومقدساتها، والمنظومة القيمية والأخلاقية والتشريعية التي تسري في أنسجة مجتمعها وتحكمها، والمرجعية التي تستمد هذه المنظومة منها، والأفكار التي تبثها في تعليمها وإعلامها، وأعداؤها الدائمون، الذين هم من يتناقضون مع الأسس التي قامت عليها، وتتوقف عندهم الرسالة التي تحملها وتتحسر أفكارها ومنظومتها القيمية والأخلاقية والتشريعية، وليس المقصود بالأعداء الذين يتحدد بهم مضمون الدولة الأعداء المؤقتين لأسباب زمنية موقوتة وعارضة، كاختلاف السياسات أو المصالح، ومثال ذلك الدولة العباسية في المشرق ودولة الأمويين في الأندلس، فكون هذه دولة وتلك أخرى وانفصالهما واختلافهما معاً، لا يخرج هذه ولا تلك عن الإسلام وكون كل منهما دولة إسلامية.

فإذا أدرك من يتعامل مع المسألة هذين المستويين فيها، ولم ينحصر ذهنه وموازينه وحكمه في المستوى الذي يتعلق بالشكل والإجراءات، فسوف يكون يسيراً عليه أن يدرك ما تفترق فيه دول الإسلام المختلفة عن الخلافة الراشدة وما تلتقي معها وتتفق فيه.

فالخلافة الراشدة هي وريثة الدولة النبوية في شكل الدولة ومضمونها معاً، وكل دول الإسلام بعدها اختلت فيها خلافة دولة النبي من جهة شكل الحكم وإجراءاته وطريقة حيازة السلطة واختيار الحاكم وانتقالها لمن يليه، فتحولت من الاختيار الحر من بين صفوة ذهنية ونفسية خالصة إلى حصر الحكم في أسرة تنتقل السلطة بين أفرادها بالوراثة، فهذه الدول جميعها ليست خلافة وحكامها ملوك من هذا الوجه وبهذا الميزان.

وهذا هو الوجه الذي في حديث النبي عليه الصلاة والسلام الذي رواه الإمام أحمد في مسنده والإمام الطبراني في معجمه الأوسط بسنده، أن النبي عليه الصلاة والسلام قال:

" تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكًا عاضًا فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها، ثم تكون ملكًا جبرية فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، ثم سكت".

ولكن هذه الدول الإسلامية كلها كانت في الوقت نفسه امتداداً للدولة النبوية والخلافة الراشدة من جهة مضمون الحكم والأسس التي قامت عليها، والرسالة التي تحملها، والأفكار والمنظومة العقائدية والقيمية والأخلاقية والتشريعية التي تحكمها وتحكم بها المجتمعات، ومن جهة أوليائها وأعدائها وموازينها التي توالي بها وتعادي، وكل ما أنتجته أمة الإسلام من علوم في مختلف المجالات، علوم القرآن والقراءات،

والفقه وأصوله ومذاهبه، وعلوم الحديث والجرح والتعديل، وعلوم اللغة، كان من خلال هذه الدول وتحت رعايتها، فهي خلافة من هذا الوجه.

فهذا نموذج في ذروة ما يُحكم به على الدول، وهو السياسات والأعداء والحروب، لكي يُفهم منه أن مسار عالم الإسلام منذ الدولة النبوية إلى الدولة العثمانية واحد، وأن دول الإسلام المتعاقبة كانت تتسلم كل منها الراية من التي سبقتها لتسير بها في الاتجاه نفسه وإلى الوجهة نفسها دون أن تنحرف بأمة الإسلام إلى مسار آخر.

فأول مواجهة لعالم الإسلام مع الإمبراطورية البيزنطية بدأت في الدولة النبوية بغزوتي مؤتة وتبوك، فلما خلفت الدولة الراشدة دولة النبي عليه الصلاة والسلام استكملت ما بدأه عليه الصلاة والسلام وفتحت البلاد التي كانت تحت سيطرة الإمبراطورية البيزنطية في الحوض الجنوبي للبحر المتوسط، وبدأت منذ عهد عثمان بن عفان في بناء أساطيل وقوة بحرية لمواجهتها في البحر المتوسط.

فلما خلفت الدولة الأموية الدولة الراشدة اختلف شكل الحكم وأشخاصه وطبقتهم وطريقة اختيارهم، ولكن ظل المسار ومواصفاته كما هو، فدُونت القراءات وعلم الحديث، وظهرت المذاهب الفقهية الكبرى، وبدأت مواجهتها للإمبراطورية البيزنطية من حيث انتهت الدولة الراشدة، فنقلت المواجهة إلى شمال البحر المتوسط، وغزت بأساطيلها جزره ثم حاصرت القسطنطينية ثلاث مرات، مرتين في عهد معاوية بن أبي سفيان، ومرة في عهد سليمان بن عبد الملك.

وجاءت الدولة العباسية فلم تنحرف عن المسار الذي كانت تسير فيه الدولة الأموية رغم أنها هي التي أسقطتها، بل سارت خلفها في مواجهة الدولة البيزنطية، وفي سيرة أشهر خلفاء الدولة العباسية، هارون الرشيد، أنه كان يغزو سنة ويحج سنة، وجل غزواته التي كان يقود فيها الجيوش بنفسه كانت على الإمبراطورية البيزنطية، حتى اضطرها إلى توقيع معاهدة تدفع بها الإمبراطورية الجزية للدولة العباسية.

وضعفت الدولة العباسية فتسلمت الدولة العثمانية راية مواجهة الإمبراطورية البيزنطية، وأذن الله عز وجل أن تأتي على يد سلاطينها الخطوة الأخيرة في الطريق

الذي شقته وخطت فيه الخطوة الأولى الدولة النبوية، فحاصر سلاطينها القسطنطينية أربع مرات، إلى أن تمكن السلطان محمد الفاتح رحمه الله من إسقاط الإمبراطورية البيزنطية وفتح القسطنطينية عاصمتها.

فلو أخفيت الأسماء، وجمعت مشاهد التاريخ المتعاقبة معاً، فستبدو هذه الدول جميعها كدولة واحدة تسير في اتجاه واحد نحو غاية واحدة إلى أن تمكنت من تحقيقها.

وابن خلدون الذي نقلنا عنه إبان مناقشتنا لكتاب دكتور محمد عبد المحسن معنى الخلافة، وأن:

"الملك الطبيعي هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار، والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به".

ابن خلدون كان يدرك هو نفسه أن تعريفه هذا للخلافة يقع في مستوى الرسالة والمضمون والفحوى، وأن دول الإسلام المختلفة خلافة بهذا المعنى، وكان يدرك في الوقت نفسه أن ثمة مستوى آخر للمسألة يجعل هذه الدول خارج معنى الخلافة في هذا المستوى، وفي موضع آخر من المقدمة جمع بين المستويين، ونص على أن حكام هذه الدول ملوك من جهة شكل الحكم وطريقة انتقاله، ولكنها في الوقت نفسه خلافة وحكامها خلفاء من جهة المضمون، فيقول:

"فلم يكن معاوية ليعهد إليه (يزيد) وهو يعتقد ما عليه من الفسق، حاشا لله لمعاوية من ذلك، وكذلك مروان بن الحكم وابنه، وإن كانوا ملوكاً فلم يكن مذهبهم في المُلك مذهب أهل البطالة والبغي، وإنما كانوا متحرين لمقاصد الحق جهدهم إلا فى ضرورة تحملهم على بعضها مثل خشية افتراق الكلمة، يشهد لذلك ما كانوا عليه من الاتباع والاقتداء ... ثم تدرج الأمر في ولد عبد الملك وكانوا من الدين

بالمكان الذي كانوا عليه ... ثم جاء خلفهم واستعملوا طبيعة الملك في أغراضهم الدنيوية ومقاصدهم ونسوا ما كان عليه سلفهم من تحري القصد فيها واعتماد الحق في مذاهبها، فكان ذلك مما دعا الناس إلى أن نعوا عليهم أفعالهم وأدالوا بالدعوة العباسية منهم، وولي رجالها الأمر فكانوا من العدالة بمكان وصرفوا الملك في وجوه الحق ومذاهبه ما استطاعوا، حتى جاء بنو الرشيد من بعده فكان منهم الصالح والطالح، ثم أفضى الأمر إلى بنيهم فأعطوا الملك والترف حقه وانغمسوا في الدنيا وباطلها ونبذوا الدين وراءهم ظهرياً، فتأذن الله بحربهم وانتزاع الأمر من أيدي العرب جملة وأمكن سواهم منه، والله لا يظلم مثقال ذرة".

وما قاله ابن خلدون هو شأن علماء الأمة وفقهائها في كل عصورها، فقد كانوا يُسمون دول الإسلام المختلفة بعد الدولة الراشدة خلافة، ويطلقون على الرئيس الأعلى للدولة الإسلامية لقب الخليفة، رغم علمهم بمخالفتهم لمعنى الخلافة من جهة شكل الحكم وطريقة حيازته وإجراءات انتقال السلطة، لإدراكهم أنهم خلفاء من جهة الإسلام الذي يستمدون شرعية حكمهم من الحكم بشريعته ورعاية علومه والقوامة على أمته ودفع أعدائها عنها.

فهذه نماذج نأتيك بها من أئمة الإسلام في عصور مختلفة، يقول الحافظ ابن كثير في ترجمته للخليفة الأموي عبد الملك بن مروان في كتابه: البداية والنهاية:

"عبد الملك بن مروان والد الخلفاء الأمويين ... بويع له بالخلافة في سنة خمس وستين في حياة أبيه".

ويقول الإمام الذهبي، وهو يجمع بين كونه من المؤرخين والمحدثين ومن أساطين علم الرجال والجرح والتعديل وأصحاب الموازين الدقيقة في وصف الأشخاص، يقول الإمام الذهبي في ترجمته للخليفة العباسي هارون الرشيد في كتابه: سير أعلام النبلاء:

"الرشيد، الخليفة، أبو جعفر هارون بن المهدي محمد بن المنصور أبي جعفر عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي العباسي ... وكان من أنبل الخلفاء وأحشم الملوك، ذا حج وجهاد، وغزو وشجاعة ورأي".

والإمام ابن كثير نص، كما ترى، ليس فقط على أن عبد الملك بن مروان خليفة، بل وأيضاً على أن الدولة التي كان يحكمها خلافة ومن كانوا يحكمونها من أبنائه خلفاء، والإمام الذهبي نص على أن هارون الرشيد من أنبل الخلفاء وليس أنه وحده المستحق للقب الخلافة.

ويقول الإمام الطبري في مواضع مختلفة من كتابه: تاريخ الرسل والملوك:

"وكانت خلافة معاوية تسع عشرة سنة وثلاثة أشهر ... وفي هذه السنة بويع للوليد بن عبد الملك بالخلافة ... وفي هذه السنة بويع لسليمان بن عبد الملك بالخلافة ... وفي هذه السنة بويع لأبي جعفر المنصور بالخلافة ...".

وما نراه ولا ندعي أنه وحده الصواب ولا نُلزم به أحداً، كما لا ينبغي لأحد أن يلزمنا أو يلزم أحداً غيرنا بما يراه في هذه المسألة، أن كل دول الإسلام من أول الدولة الراشدة إلى نهاية الدولة العثمانية كانت خلافة للدولة النبوية، ولا ينبغي أن يُنزع عن حكامها لقب الخلافة، أولاً: لأن هذا هو فعلاً اللقب الرسمي للرئيس الأعلى للدولة الإسلامية في كل عصورها، تمييزاً له عن الملوك والسلاطين الذين كانوا يحكمون دولاً أو دويلات داخل هذه الدولة الواحدة أو في انفصال عنها، وثانياً: لأن هذا هو موقف جل علماء الأمة عبر تاريخها كله، كما رأيت، وكما سترى، وثالثاً: لتمييز دول الإسلام التي ورثت الدولة النبوية والخلافة الراشدة في مضمونها ومسارها وإن خالفتها في شكل الحكم وإجراءات انتقال السلطة، عن دول بلاليص ستان التي صنعتها الإمبراطوريات الماسونية ولا علاقة لها بالإسلام والدولة النبوية والخلافة الراشدة، لا شكلاً ولا مضموناً.

(٣)

الدولة العثمانية

أما المسألة الثانية، وهي هل الدولة العثمانية خلافة مثل من سبقها من دول الإسلام أم لا، فهي مسألة تمتلئ بالكلام العشوائي، وجل من يتكلمون فيها ليسوا من أهل العلم والفقه، ولا عندهم بصر بالسياسة والتاريخ، ولا بموقف العلماء في مختلف بلاد الإسلام من الدولة العثمانية طوال القرون الخمسة التي كانت تحكم فيها هذه البلاد وتجمعها وتحميها، وإنما هم عوام يرددون ما حشته في رؤوسهم كتب التعليم ووسائل الإعلام في بلادهم، ويكررون ما يتلقفونه عن الموظفين من الخطباء والوعاظ ومشايخ البلاط، وهؤلاء يستحلون إبراز بعض النصوص وحجب بعضها ولوي معانيها وضرب بعضها ببعض والتنقيب عن أي تخريجات لها، لكي ينطقوها بما يعلمون أنه يوافق هوى ولي الأمر الذي يقدسونه.

وهذه مناسبة لأن نشير إلى أن منهج هؤلاء وطريقتهم في التعامل مع ولي الأمر وفهم علاقته بعموم الناس الذين يحكمهم مبنية على أنه شيخ قبيلة هو سيدها وحاكمها، وملكها ومالك أموالها، وقانونها وقاضيها، ووسيلة إعلامها ومصدر معلوماتها، وهو عندهم فوق الإسلام وأمته، وعلى الناس أن يطيعوه طاعة القبيلة لشيخها في كل حال، وفي الطاعة والمعصية، وحتى لو باع الإسلام ومقدساته لأعدائه.

وولي الأمر والحاكم في الإسلام رأس دولة وليس شيخ قبيلة.

وولاة الأمر في دول بلاليص ستان كلها يختلفون في كل شئ ولكنهم يجتمعون على الطعن في الدولة العثمانية وتشويهها، ويستوي في ذلك من يرفعون راية العلمانية ومن يستترون خلف راية الشريعة، لأنهم أقاموا دولهم، أو أقامتها لهم الإمبراطوريات الماسونية في الحقيقة، وبنوا شرعيتهم وشرعية هذه الدول على إهدار شرعية الدولة العثمانية، بل وعلى تشويه كل دول الإسلام بعد الخلافة الراشدة، لكي يكون ذلك

ذريعة انحرافهم بأمة الإسلام عن المسار الذي تسير فيه منذ بدأ مع الدولة النبوية والسير بشعوبهم خلف الغرب الذي صنعهم وصنع لهم دولهم.

وبعض هؤلاء الموظفين ومشايخ البلاط ومن يتلقفون عنهم من العوام تلتبس عندهم الدولة العثمانية بتركيا الكمالية، فيكون الكلام عن الدولة العثمانية وموقعها من الإسلام وتاريخه ودوله، ثم إذ فجأة تجد أحد هؤلاء الأغرار قد خرج من الكهف الذي يقبع فيه ليرد على ذلك بالطعن في تركيا وكَيْل التهم لأردوغان.

وتركيا ليست الدولة العثمانية، فالدولة العثمانية دولة كانت تجمع بلاد الإسلام في ثلاث قارات وكانت درعها وحاميها لخمسة قرون، ورابطتها بعموم الأمة ومصدر شرعية حكمها لها الإسلام، والإسلام هو الأساس الذي قامت عليه والقانون الذي تحكم به والرسالة التي تبثها وتتحرك بها جيوشها، وحاكمها كان الخليفة على أمة الإسلام برضا علمائها وعمومها.

أما تركيا فدولة قومية علمانية، ولأردوغان فضل يجب أن يُذكر وجهد ينبغي أن يُحمد في تخفيف العلمانية الإجبارية التي دفعها إليها وفرضها عليها اليهودي الدونمي الماسوني كمال أتاتورك وخلفاؤه.

ولكن ما يفعله أردوغان لا يغير من هوية تركيا ومسارها، ولا يخرجها عن كونها دولة قومية علمانية، مثلها مثل بقية دول بلاليص ستان، بما فيها الدول التي ترفع راية الإسلام، والإسلام رداء تتدثر به وتحكم من خلاله قبضتها على القبيلة التي تحكمها، دون أن يكون له أثر في سياساتها وولاءاتها وعداواتها وموقفها من مقدسات الإسلام ومن دولة بني إسرائيل التي استولت عليها، وكل معاركها وفي تاريخها كله موجهة للمسلمين بأي ذريعة، ودون أن تخوض معركة واحدة ضد أعداء الإسلام وأمته، بل هي طوع بنانهم وناصيتها بيدهم.

فهاك وصية السلطان محمد الفاتح لابنه بايزيد وهو في مرض موته، وهي الوصية التي صارت دستور سلاطين آل عثمان من بعد محمد الفاتح، لتعرف الفرق بين الدولة العثمانية وبين تركيا ومعها بقية دول بلاليص ستان، بما فيها تلك التي كل

علاقتها بالإسلام والشريعة أنها تلتحف به وبها، يقول السلطان محمد الفاتح في وصيته:

"كن عادلاً صالحاً رحيماً، وابسط حمايتك على الرعية بلا تمييز، واعمل على نشر الدين الإسلامي، فإن هذا واجب الملوك على الأرض، وقدِم الاهتمام بأمر الدين على كل شيء، ولا تفتر في المواظبة عليه، ولا تستخدم الأشخاص الذين لا يهتمون بأمر الدين ولا يجتنبون الكبائر وينغمسون في الفحش، وجانِب البدع المفسدة، وباعد الذين يحرضونك عليها، وسع رقعة البلاد والجهاد، واحرس أموال بيت المال من أن تتبدد، إياك أن تمد يدك إلى مال أحد من رعيتك إلا بحق الإسلام، واضمن للمعوزين قُوتهم، وابذك إكرامك للمستحقين، وبما أن العلماء هم بمثابة القوة المبثوثة في الدولة فعظم جانبهم وشجعهم، وإذا سمعت بأحد منهم في بلد آخر فاستقدمه إليك وأكرمه بالمال، حذار لا يغرنك الجند والمال، وإياك أن تبعد أهل الشريعة عن بابك، وإياك أن تميل إلى أي عمل يخالف أحكام الشريعة، فإن الدين غايتنا، والهداية منهجنا، وبذلك انتصرنا، واعمل على تعزيز هذا الدين وتوقير أهله، ولا تصرف أموال الدولة في ترفٍ أو لهو أو أكثر من قدر اللزوم، فإن ذلك من أعظم أسباب الهلاك".

وهؤلاء الذين يهدرون شرعية الدولة العثمانية وينفون عنها وصف الخلافة كبقية دول الإسلام، يقولون إن العرب كانوا أحق بالخلافة من الترك، دون اعتبار لمن هو أقدر عليها ويملك مقوماتها فِعلاً، وكأن الخلافة كرسي في مقهى يتنازع عليه اثنان أيهما أَوْلَى بالجلوس عليه.

وهم يتكئون في ذلك على قول النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه الإمام أحمد في مسنده عن أنس بن مالك:

"الأئمة من قريش".

وما يستدلون به نموذج على التقاط نصوص، بل جزء من نص، وإسقاط غيره مما لا تستبين جوانب المسألة وتكتمل إلا به، فإذا كان النبي عليه الصلاة والسلام قال: "**الأئمة من قريش**"، فالله عز وجل ذاته خاطب قريشاً والعرب وقال لها ولهم:

﴿وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ يَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمۡثَٰلَكُم﴾

والنبي الذي قال :"**الأئمة من قريش**"، هو نفسه عليه الصلاة والسلام الذي قال في الحديث الذي رواه الإمام مسلم عن أم الحصين أنها سمعت النبي في حجة الوداع يقول مخاطباً قريشاً والعرب الذين من حوله:

"**إن أُمِّر عليكم عبدٌ مجدَّع، حسبتها قالت أسود، يقودكم بكتاب الله تعالى فاسمعوا له وأطيعوا**".

فأجاز عليه الصلاة والسلام ولاية من كان من غير العرب طالما أنه هو الأقدر على القيادة ويقود بكتاب الله.

وقوله عليه الصلاة والسلام: "**الأئمة من قريش**" ليس حديثاً، بل هي عبارة يقطعونها من حديث، وبقية الحديث تبين الشروط التي تكون بها الإمامة في قريش، وتنص نصاً على عدم استحقاقها للإمامة، بل ولعنها، إذا فقدت هذه الشروط، ونص الحديث كاملاً:

"**الأئمة من قريش، ولهم عليكم حق، ولكم مثل ذلك، ما إذا استرحموا رحموا، وإذا حكموا عدلوا، وإذا عاهدوا وفوا، فمن لم يفعل ذلك منهم، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين**".

والحديث صريح في أن لقريش حقوقاً لدى الأمة، ليس مطلقاً، بل في مقابل أن للأمة حقوقاً عليها، فمن لم يرحم الأمة، ومن حكم فلم يعدل، ومن عاهد فلم يوف، من قريش أو من العرب أو من غيرهم، فلا إمامة له بنص حديث النبي الذي يجتزءون منه ما يوافق هواهم ويسقطون ما يخالفه.

وفي صحيح البخاري عن معاوية بن أبي سفيان أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:

"**إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا أكبه الله على وجهه، ما أقاموا الدين**".

فشرَطَ عليه الصلاة والسلام لكي تكون الإمامة في قريش أن يكونوا قادرين على إقامة الدين وأن يفعلوا ذلك.

وتوجد في هذا الزمان أسرتان قرشيتان هاشميتان تحكمان دولتين من دول بلاليص ستان ويمتد نسبهما إلى النبي عليه الصلاة والسلام نفسه، أو تزعمان ذلك، فأما إحداهما فرأسها ومؤسسها استغفله البريطان وامتطوه لكي يقاتل معهم الدولة العثمانية ويكفيهم عبء مواجهة جيشها في صحاري بلاد العرب حتى إذا وصلوا إلى ما يريدون وسقطت الشام بين أيديهم سلموها للعصابات الصهيونية بعد أن كانوا قد وعدوه بها، وأما الأسرة الهاشمية الأخرى فكان رأسها وملكها يسجل مؤتمرات القمة الإسلامية سراً ثم يرسل التسجيلات للموساد الإسرائيلي.

فهل هؤلاء لأنهم قرشيون وهاشميون هم الأَوْلَى بالخلافة من الدولة العثمانية التي سقطت وهي تقاتل الماسون البريطان دفاعاً عن القدس، وآثر سلطانها وخليفة النبي على أمته أن يترك السلطنة والخلافة على أن يوقع على ورقة يبيح بها القدس لليهود؟!

ومن تخريجات هؤلاء الموظفين من الخطباء ومشايخ البلاط، لكي يستكملوا تشويه الدولة العثمانية ونزع صفة الخلافة عنها وإزالتها من موقعها في تاريخ الإسلام وأمته، من هذه التخريجات لويهم لنص حديث النبي عليه الصلاة والسلام الذي رواه الإمام الحاكم في مستدركه والإمام أحمد في مسنده عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال:

"**لَتُفْتَحَنَّ الْقُسْطَنْطِينِيَّةُ، فَلَنِعْمَ الْأَمِيرُ أَمِيرُهَا، وَلَنِعْمَ الْجَيْشُ ذَلِكَ الْجَيْشُ**".

فالحديث نص صريح في الثناء على الجيش والأمير الذي يفتح القسطنطينية، وفتح أي مدينة هو فتحها الأول بلا خلاف، والسلطان محمد الفاتح رحمه الله هو الذي فتح القسطنطينية وأدخلها في الإسلام.

ولكن لأن السلطان محمد الفاتح الذي أسقط الإمبراطورية البيزنطية التي حكمت العالم عشرة قرون، وفتح عشرات الإمارات والبلدان في البلقان وإيطاليا واليونان والمجر، ودخل الناس في جنوب أوروبا ووسطها بفضل فتوحاته في دين الله أفواجاً، لأن السلطان محمد الفاتح ليس على هوى ولاة الأمر القَعَدة في الدول التي تمتطيها الإمبراطوريات الماسونية ولم ترفع في تاريخها كله سلاحاً في مواجهة عدو للإسلام وأمته، وهم كما قال المتنبي:

أرانب غير أنهم ملوك ... مفتحة عيونهم نيامُ.

لأن السلطان محمد الفاتح ليس على هواهم، فقد نقبوا في أحاديث الفتن والملاحم وأخبار آخر الزمان، لكي يُخرجوا منها ما يصرفون به زمن فتح القسطنطينية عن السلطان الفاتح وزمنه، إلى عالم الغيب ونبوءات نهاية الزمان، مع أن الحديث ينص على أن فاتح القسطنطينية سيكون أميراً عليها، وهو ما يعني أن فتحها وإمارته عليها واقعة تاريخية لا علاقة لها بآخر الزمان ولا المسيخ الدجال كما يزعمون.

وكما ترى فالحديث الذي يوافق هواهم يبرزونه ويحجبون ما عداه، والذي لا يوافقهم إلا جزء أو عبارة منه أبرزوها وأسقطوا بقيته، وما لا يوافق هواهم نقبوا عن أي نص آخر لكي يبطلوا معناه، على خلاف مذهبهم وطريقتهم في فهم النصوص القائمة على فهم أي نص حرفياً وحده وبمعزل عن بقية النصوص.

فهاك صفة السلطان محمد الفاتح ووصف فتحه للقسطنطينية من كتاب: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للمؤرخ أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، وهو عربي دمشقي وأحد فقهاء الحنابلة، لتعرف هل السلطان محمد الفاتح هو الفاتح والأمير المقصود بحديث النبي عليه الصلاة والسلام أم لا، ولتعرف الفرق بين

المؤرخين والفقهاء في دولة الخلافة وعصر فتح البلدان وبين الموظفين المدلسين في دول بلاليص ستان وعصر غلق البلدان، يقول المؤرخ والفقيه ابن العماد الحنبلي:

"سابع ملوك بني عثمان، السلطان محمد بن السلطان مراد خان، كان من أعاظم سلاطين بني عثمان، وهو الملك الضليل، الفاضل النبيل، العظيم الجليل، أعظم الملوك جهادًا، وأقواهم إقدامًا واجتهادًا، و أثبتهم جأشًا وفؤادًا، وأكثرهم توكلاً على الله واعتمادًا، وهو الذي أسس مُلك بني عثمان، وقنَّن لهم قوانين صارت كالأطواق في أجياد الزمان، وله مناقب جميلة ومزايا فاضلة جليلة، وآثار باقية في صفحات الليالي والأيام، ومآثر لا يمحوها تعاقب السنين والأعوام، وغزوات كسر بها أصلاب الصلبان والأصنام، من أعظمها أنه فتح القسطنطينية الكبرى، وساق إليها السفن تجري رخاءً برًا وبحرًا، وهجم عليها بجنوده وأبطاله، وأقدم عليها بخيوله ورجاله، وحاصرها خمسين يوماً أشد الحصار، وضيق على من فيها من الفجار الكفار، وسلَّ على أهلها سيف الله المسلول، وتدرع بدرع الله الحصين المسبول، ودق باب النصر والتأييد ولج ، وثبت على متن الصبر، إلى أن أتاه الله تعالى بالفرج، ونزلت عليه ملائكة الله القريب الرقيب بالنصر العزيز من عند الله تعالى والفتح القريب، ففتح اسطنبول في الْيَوْمَ الحادي والخمسين من أيّام محاصرته، وهو يوم الأربعاء العشرون من جمادى الآخرة سنة سبع وخمسين وثمانمائة، وصلى في أكبر كنائس النصارى صلاة الجمعة، وهي آيا صوفيا، وقد أسس في اسطنبول للعلم أساسًا راسخًا لا يُخشى على شمسه الأفول، وبنى بها مدارس كالجنان لها ثمانية أبواب سهلة الدخول، وقنَّن بها قوانين تطابق المعقول والمنقول، فجزاه الله عن الطلاب خيراً ومنحه بها أجراً وأكبر ثواب، فإنه جعل لهم أيام الطلب ما يسد فاقتهم ويكون به من خمار الفقر إفاقتهم، وجعل بعد ذلك مراتب يرتقون إليها بالصعود والاعتبار عليها، إلى أن يصلوا إلى سعادة الدنيا، ويتوسلون بها أيضا إلى سعادة العُقبى، وأنه رحمه الله استجلب العلماء الكبار من أقصى الديار وأنعم إليهم وعطف بإحسانه إليهم، كمولانا علي القوشجي والفاضل الطوسي والعالم الكوراني، وغيرهم من علماء الإسلام وفضلاء الأنام، فصارت اصطنبول بهم أم الدنيا ومعدن الفخار

والعلياء، واجتمع فيها أهل الكمال من كل فن، فعلماؤها الآن أعظم علماء الاسلام، وأهل حرفها أدق الفطناء في الأنام، وأرباب دولتها هم أهل السعادة العظام، فللمرحوم المقدس قلادة منن لاتُحصى في أعناق المسلمين، لا سيما العلماء الأكرمين".

(٤)

بلاليص ستان

وما ينبغي أن تعلمه الآن أن قضية الخلافة في العصر الحديث، وإثارة مسألة أن العرب أحق بها من العثمانيين، أو أن الدولة العثمانية احتلال تركي لبلاد العرب، ليست مجرد قضية علمية فقهية كما يتوهم الأغرار وأهل الكهف الذين يُلقى بهم في أتونها، والأحاديث التي يوردونها في أن الإمامة والخلافة في العرب أو قريش، ويُسقطون بها شرعية الدولة العثمانية ويبررون الخروج عليها ويمنحون بها دول بلاليص ستان شرعيتها، ليست هي أصل المسألة ومفتاحها، ولم تكن هي الدافع الحقيقي خلف هذا الإهدار وهذا الخروج الذي كانت دول بلاليص ستان من آثاره، بل هي غلاف لحجب أصل المسألة ومفتاحها ودوافعها الحقيقية ومن كان خلفها.

وأصل المسألة وحقيقتها التي يموهونها في أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام، هي أن الإمبراطوريات الماسونية كانت تسعى لإزاحة الدولة العثمانية من طريقها بكل السبل والوسائل، لكي تتمكن من توطئة بلاد العرب والإسلام لليهود ودولتهم ومشروعهم الذي كانت المنطقة كلها حُبلى به، وقامت هذه الإمبراطوريات الماسونية بتهيئتها لمولده، ولم يعد يعرقل خروجه للعلن وظهوره إلى الأرض والخرائط سوى وجود الدولة العثمانية وكون بلاد العرب جزءًا منها رسمياً وقانونياً، وأن شرعية الدولة العثمانية راسخة بين الشعوب العربية، وشعوب الإسلام كلها عربية وغير عربية تتطلع إليها على أنها دولة الخلافة الجامعة بينها والحامية لها.

وبريطانيا الماسونية، وليس العرب، هي التي استخرجت مسألة أحقية العرب بالخلافة من دفائن التاريخ، وبثتها في شرق بلاد االعرب وغربها عبر ساستها وعملائها، وصنعت ولاة أمر من العرب على عينها لكي يكونوا أداة إثارة مسألة أحقية العرب بالخلافة ورفع راية أن الدولة العثمانية تحتل بلاد العرب، لا أنها دولة الإسلام وبلاد العرب جزء منها وهي التي تحميها.

ولو كان ولاة الأمر البلاليص الذين صنعتهم بريطانيا الماسونية أهلاً للخلافة ووراثة الدولة العثمانية في جمع بلاد الإسلام وحمايتها لما كان لنا ولا لغيرنا مطعن فيهم، فكل دولة في تاريخ الإسلام قامت على إسقاط سابقتها ثم حلت محلها، فالدولة العباسية أسقطت الأموية، والدولة العثمانية حلت محل العباسية، لكن هذه الدول صنعت ذلك بشوكتها وقوتها الذاتية، وكل منها تسلمت الراية من سابقتها ثم سارت في المسار نفسه الذي بدأ بالدولة النبوية، والذي أساسه جمع بلاد الإسلام ومجاهدة أعدائها وحكمها بشريعته والدفاع عن مقدساته.

أما الذين رفعوا راية أحقية العرب بالخلافة في القرن العشرين فلم يكن لهم قوة ولا شوكة، وكانوا مجرد واجهات لبريطانيا وعملاء لها ودُمى في أيديها، وهي التي تحركهم وتتحكم في وِجهتهم، ورفعهم لراية أحقية العرب بالمُلك والخلافة كان اعتماداً على أن بريطانيا الماسونية هي التي ستقيم لهم بجيوشها وأساطيلها هذا المُلك وهذه الخلافة، والأساس الذي أقاموا عليه دولهم وبنوا عليه سياستها الخارجية وموقفها من أمة الإسلام ومقدساته، كما قال أحدهم، هو أن:

"بريطانيا قائمة إلى يوم القيامة، وتقول للشيء كن فيكون"!

وبريطانيا الماسونية استخرجت مسألة أحقية العرب بالمُلك والخلافة من بطن التاريخ، وأثارت عبر ساستها وعملائها العربَ ضد الدولة العثمانية، لكي يكونوا أداة إنهاكها وإسقاطها، لا لتصنع مُلكاً أو خلافة عربية، كما توهم عملاؤها من البلاليص، بل لكي تزيل الدولة الجامعة لبلاد الإسلام، وتصنع في بلاد العرب فراغاً، تحل هي فيه، فتفككها وتمزقها وتقيم الحدود بينها، وتضع على رأس كل مِزقة ولي أمر من الطراز الذي عقيدته أن بريطانيا قائمة إلى يوم القيامة وأنها تقول للشيء كن فيكون، فتتحول بلاد العرب والمعمار القومي الذي أقامتها فيه إلى محضن لليهود ودولتهم، وهي التي تحرسها، ثم يتمددون على حسابها.

وأول ظهور في الشرق لفكرة إنشاء خلافة أو دولة عربية وفصلها عن الدولة العثمانية، كان في مصر على يد اليهودي الخفي وعميل البريطان جمال الدين

الأفغاني، فقد وفد سنة ١٨٩٢م على الآستانة، فاستبقاه السلطان عبد الحميد الثاني واستضافه، وخصص له راتباً، لكي يقيده ويدرأ خطره، وكان السلطان عبد الحميد يعلم أنه عميل للإنجليز، كما ذكر هو نفسه رحمه الله في مذكراته.

وقدم إلى الأستانة الخديو عباس حلمي الثاني، وأرسل إلى الأفغاني يطلب لقاءه، فطلب الأفغاني الإذن من السلطان عبد الحميد ليلتقيه فرفض، فأرسل الأفغاني إلى عباس حلمي الثاني أنه أسير السلطان، ولكن السلطان يسمح له بالذهاب إلى الكاغدخانة، وهو أحد متنزهات الأستانة، ويمكن ان يلتقيه هناك، وفي اللقاء عاهد الأفغاني الخديو على التحالف معه على تأسيس دولة عباسية في مصر، تضم لها سوريا/الشام والعراق، وقال له:

"**سوريا لمن حكم مصر بمنزلة اللازم والملزوم، وهي مفتاح العراق**".

وهدم ادولة العثمانية وتفكيكها وإحلال العقيدة القومية والرابطة الوطنية في الشرق محل رابطة الإسلام هي الغاية الخبيثة التي تتدسس في كل ما كتبه جمال الدين الأفغاني وما بثه من دعوات وما أقامه من احزاب وجمعيات.

وبعد جمال الدين الأفغاني كان الذي خلَفه في بث فكرة عدم شرعية الدولة العثمانية وأنها اغتصبت الخلافة من العرب، والدعوة إلى إقامة خلافة عربية مكانها، تلميذه عبد الرحمن الكواكبي، وهو ماسوني مثل أستاذه، وكان عضواً في محفل كوكب الشرق في القاهرة الذي كان الأفغاني أستاذه الأعظم.

وفي سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، في عهد السلطان عبد الحميد الثاني رحمه الله، والسلطان إذ ذاك يسعى جاهداً إلى توحيد بلاد الإسلام وربطها، بالعلماء والفقهاء، وبإنشاء المساجد والمكتبات والمدارس، وبخطوط السكك الحديدية، وبتقريب رؤساء العشائر العربية واسترضائهم، نشر الكواكبي، تحت اسم مستعار هو: السيد الفراتي، كتابه: أم القرى، وفيه تخيل عقد مؤتمر بين سُراة المسلمين من مختلف الأقطار في مكة، لمناقشة قضايا النهضة الإسلامية والتقدم والتخلف في بلاد المسلمين، وما يرتبط بها من مسائل السياسة والاجتماع، فيقول على لسان من يسميه الأمير الجليل

مشوهاً الدولة العثمانية وسلاطينها ونافياً عنهم صفة الخلافة، بل ونفاها عن جميع دول الإسلام وحصرها في الخلافة الراشدة، يقول الكواكبي على لسان الأمير:

"احترام الشعائر الدينية في أكثر ملوك آل عثمان هي ظواهر محضة، وليس من غرضهم بل ولا من شأنهم أن يقدموا الاهتمام بالدين على مصلحة المُلك، وهذا مرادي بأن الدين غير المُلك ... إدارة الدين وإدارة المُلك لم تتحدا في الإسلام تماماً إلا في عهد الخلفاء الراشدين وعمر بن عبد العزيز فقط ... وهذا السطان محمد الفاتح قد قدم المُلك على الدين ... وهذا السلطان سليم الأول غدر بآل العباس ... صفة خدمة الحرمين وأُلفة مسامع العثمانيين للقب الخلافة فهذا لا يفيد الدين وأهله شيئاً ... القواعد الأساسية التي ينبغي أن تُبنى عليها الجامعة الدينية تحت لواء الخلافة هي: ١-إقامة خليفة عربي قرشي مستجمع للشرائط في مكة، ٢-يكون حكم الخليفة سياسة مقصوراً على الخطة الحجازية ومربوطاً بشورى خاصة حجازية، ٣-الخليفة يُنيب عنه من يترأس هيئة شورى عامة إسلامية، ٤-تتشكل هيئة الشورى العامة من نحو مائة شخص منتخبين مندوبين من قبل جميع السلطنات والإمارات الإسلامية، وتكون وظائفها منحصرة في السياسة العامة الدينية فقط ... والحالة هذه آن للترك أن يستيقظوا ويصبحوا من النادمين على ما فرطوا في القرون الخالية، فيتركون الخلافة لأهلها والدين لحماته".

ولن تدرك حقيقة هذا العبارات البراقة في ظاهرها، وما يسري من سُم زعاف في باطنها، إلا إذا فهمتها داخل زمانها والأوضاع التي كُتبت ونُشرت فيها، فلم يكن في الشرق وبلاد العرب إذ ذاك سوى قوتين لا ثالث لهما، والصراع كان دائراً بينهما في كل مكان منه على أشده، وبكل الأساليب والوسائل، عقائدية وفكرية وعسكرية وسياسية.

فالقوة الأولى هي الدولة العثمانية وسلطانها الذي يجاهد من أجل جمع بلاد الإسلام والحفاظ عليها في مواجهة بريطانيا، التي هي القوة الثانية.

وبلاد العرب التي يقول الكواكبي الماسوني في كتابه إنهم أهل الخلافة وحماة الدين كانت بريطانيا تحتل قلبها في مصر، وأساطيلها تملأ أحشاءها المائية في الخليج، وكانت قد أجبرت منذ سنة ١٨٩٢م مشيخات الخليج من مدخله في خليج عُمان إلى رأسه في الكويت، مروراً برأس الخيمة ومشيخات ساحل الشمال وقطر والبحرين، على توقيع معاهدات معها تضعها هي وحكامها تحت وصايتها وتصرفها، وتجعل أي صلة لها ولهم بالعالم بما فيها الدولة العثمانية عن طريق بريطانيا، وسوف نأتيك بعد قليل بنموذج من هذه المعاهدات.

فالمعنى الحقيقي والوحيد لدعوة الكواكبي في زمانها وأوضاعه ليس إقامة خلافة عربية، بل هدم الدولة العثمانية وإزالتها من أمام بريطانيا لتستكمل احتلال بلاد العرب.

والذين رفعوا هذه الرايات البراقة في ذلك الزمان، لم يكونوا سوى أحد اثنين، من يدركون حقيقة هذه الرايات وما تفضي إليه حقاً، وهم الخونة وعملاء البريطان، والبريطان هم من يحركونهم ويمدونهم بهذه الأفكار، والنوع الثاني هم من لا يدركون حقيقة هذه الشعارات وما تفضي إليه من الحالمين والمغفلين والأغرار.

وما يجعلك تتيقن أن بريطانيا هي التي كانت خلف فكرة الخلافة العربية ومحرك من يبثونها، ليكونوا من أدواتها في طعن الدولة العثمانية، أن ظهور دعوى الخلافة العربية في الحجاز، وتحولها إلى حركة سياسية وعسكرية فعلية، كان على يد البريطان أنفسهم، وذلك في الرسائل التي تبادلها المندوب السامي البريطاني في مصر السير هنري مكماهون مع شريف مكة حسين بن علي الهاشمي، بين شهر يوليو ١٩١٥م وشهر مارس ١٩١٦م، والتي وعد فيها مكماهون الشريف حسين بمعاونة بريطانيا له في إقامة خلافة عربية إذا عاونها في حربها ضد الدولة العثمانية، فجمع الشريف قبائل العرب وقاتل بها الدولة العثمانية وكفى البريطان عبء مواجهتها في جبهة تمتد لألف كيلومتر، من الحجاز إلى تخوم الشام، حتى إذا انسحبت القوات العثمانية من الشام دخل الجنرال الماسوني آللنبي القدس وهو يُصرح بأن اليوم قد

انتهت الحروب الصليبية، ثم سلم فلسطين للمندوب السامي البريطاني اليهودي هربرت صموئيل ليفتحها للعصابات الصهيونية.

فهذا هو نص رسالة هنري مكماهون للشريف حسين بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩١٥م، والتي ظهرت فيها فكرة الخلافة العربية في غرب جزيرة العرب:

"إلى السيد الحسيب النسيب سلالة الأشراف وتاج الفخار وفرع الشجرة المحمدية والدوحة القرشية الأحمدية، صاحب المقام الرفيع والمكانة السامية، السيد ابن السيد والشريف ابن الشريف، السيد الجليل المبجل دولتلو الشريف حسين، سيد الجميع، أمير مكة المكرمة قبلة العالمين ومحط رجال المؤمنين الطائعين، عمت بركته الناس أجمعين، بعد رفع رسوم وافر التحيات العاطرة والتسليمات القلبية الخالصة من كل شائبة نعرض أن لنا الشرف بتقديم واجب الشكر لإظهاركم عاطفة الإخلاص وشرف الشعور والإحساسات نحو الإنجليز، وقد يسُرنا علاوة على ذلك أن نعلم أن سيادتكم ورجالكم على رأي واحد، وأن مصالح العرب هي نفس مصالح الإنجليز والعكس بالعكس، ولهذه النسبة فنحن نؤكد لكم أقوال فخامة اللورد كتشنر التي وصلت إلى سيادتكم عن يد علي أفندي، وهي التي كان موضحًا بها رغبتنا في استقلال بلاد العرب وسكانها مع استصوابنا للخلافة العربية عند إعلانها، وإنا نصرح هنا مرة أخرى أن جلالة ملك بريطانيا العظمى يرحب باسترداد الخلافة إلى يد عربي صميم من فروع تلك الدوحة النبوية المباركة".

وكما ترى فكل ما احتاجته بريطانيا لتقرطس البلاليص وتمتطيهم، هو بضعة أسطر من العبارات الفخيمة عن مكانتهم السامية ونسبهم الرفيع، أوهمتهم بها أن الخلافة كرسي في مقهى، وأنهم إذا عاونوها في إسقاط الدولة العثمانية فسوف تمنحهم إياه، وهم بلا حول ولا طول ولا قوة، ولا عندهم جيوش ولا أساطيل، ولا يدركون من حقيقة ما يحدث حولهم وما تريده بريطانيا الماسونية شيئاً، فانتهى حلم الخلافة العربية بإسقاط الدولة العثمانية، وتمزيق بلاد العرب، وإقامة الخلافة الإسرائيلية!

وتاريخ بلاد العرب خلال القرن العشرين، وكل ما شهدته فيه من أحداث، وإلى هذه اللحظة، وما اندلع فيها من ثورات تدور وقائعها أمامك، هي جميعها من توابع زلزال إسقاط الدولة العثمانية الجامعة لبلاد الإسلام دون أن تكون هناك قوة إسلامية حقيقية تحل محلها وتكون قادرة على ملأ الفراغ الذي ترتب على إسقاطها، فملأته الإمبراطوريات الماسونية ثم سلمته لليهود.

وأما في شرق جزيرة العرب، فقد ذكرت في إجابة على أسئلة سابقة أنني لا أحب الفوضى، ولا أشترك في طعن الدول وهدمها أصابت أو أخطأت، وان هذه هي المسألة ألتي أتجنب الخوض فيها في كل ما أقوله وأكتبه، لِما يترتب على ذلك من فوضى ذهنية ونفسية هائلة في بلاد العرب والإسلام كلها، ولكي لا أكون مثل من أنتقدهم ممن يلقون الأقوال ويبثون الدعوات دون تقدير لعواقبها في زمانها الذي تقال فيه.

ونسأل الله ألا يضع في طريقنا أحداً من الببغاوات الذين يرددون ما تحشوه في رؤوسهم وسائل الإعلام ومشايخ البلاط، لكي لا يستنفرنا للخوض في هذه المسألة وكشف أصولها وحقائقها وخفاياها، وهذه عينة مخففة، ومن السطح لا من القاع، مما سوف يلقاه هؤلاء لو اضطرونا لذلك.

بينما كان البعض في شرق الجزيرة يرفعون منذ أواخر القرن التاسع عشر، وفي عهد السلطان عبد الحميد أيضاً، راية الدولة العربية، ويحرضون القبائل للخروج على الدولة العثمانية، ويزعمون أنها احتلال تركي لبلاد العرب، ويعملون على تشويهها بكل السبل ويتهمونها بالابتداع، ويقاتلون جيش الدولة العثمانية والقبائل الموالية لها، كان هؤلاء البعض في الوقت نفسه يتحالفون مع بريطانيا الماسونية، ويقبلون وضع أنفسهم وبلادهم تحت وصايتها، وأن يكون مصدر شرعية حكمهم الأعلى في رضاها، وكان العسكريون والجواسيس البريطان يقاتلون في صفوفهم، وبعض هؤلاء البريطان استشهدوا رضي الله عنهم وهم يقاتلون معهم ضد الدولة العثمانية!

فالدولة العثمانية عندهم دولة احتلال مستبدة ومبتدعة، وبريطانيا الماسونية هي مُقيمة السُنة ووريثة السلف والخلافة الراشدة!

وهذا هو نص المعاهدة التي وقعها هؤلاء البعض مع المقيم السياسي البريطاني في الخليج الميجور برسي كوكس، في يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٥م:

"١- تعترف الحكومة البريطانية وتُقر بأن نجد والحسا والقطيف والجبيل وتوابعها وأراضيها، التي ستحدد فيما بعد، وموانيها على سواحل الخليج، هي ممالك لـ (....) وآبائه من قبله، وبهذا تعترف بأن (...) المذكور حاكمها المستقل ورئيس قبائلها، وبأبنائه وذريته بالوراثة من بعده، على أن يقوم الحاكم الموجود بترشيح خلفه من بعده، بشرط ألا يكون هذا المرشح معادياً للحكومة البريطانية بأي شكل، خصوصاً فيما يتعلق بهذه المعاهدة ... ٣- يوافق (...) ويَعد أن يمتنع عن الدخول في أية مراسلات أو اتفاقيات أو معاهدات مع أية دولة أو قوة أجنبية، وأن يعطي ملاحظة فورية للسلطات السياسية التابعة للحكومة البريطانية عن أية محاولة من جانب أية قوة أخرى للتدخل في الأراضي المذكورة أعلاه، ٤- يتعهد (...) بأنه لن يتنازل مطلقاً عن الأراضي المذكورة أعلاه أو يبيعها أو يرهنها أو يؤجرها، أو يتخلص منها أو من أي جزء منها، أو يمنح امتيازاً فيها، لأية قوة أجنبية بدون موافقة الحكومة البريطانية، وأنه سيتبع نصيحتها بدون تحفظ بشرط ألا تكون مضرة بمصالحه الخاصة، ٥- يتعهد (...) بأن يُبقي الطرق المارة بأراضيه إلى الأماكن المقدسة مفتوحة، وأن يحمي الحجاج في مسيرهم إلى تلك الأماكن وعودتهم منها".

فارفع أكفك إلى السماء وأنت تقرأ نص المعاهدة وابتهل إلى الله عز وجل أن يحفظ بريطانيا لبلاليص ستان وحجاجها!!

(٥)

الـهِندُ والِهَةٌ وَمِصرُ حَزينَةٌ ... تَبكي عَلَيكِ بِمَدمَعٍ سَحّاحِ

فالآن هذا هو رأينا، الدولة العثمانية مثلها مثل الدولة الأموية والعباسية، خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به، كما قال ابن خلدون، أولاً: لأن هذا هو لقب سلاطينها الرسمي.

وثانياً وهو الأهم: لأنها حتى وإن لم يكن هذا اسمها فهي خلافة بمضمونها وسيرتها ومسارها، فقد تسلمت مسار عالم الإسلام الذي بدأ مع الدولة النبوية من الدولة العباسية، فحافظت عليه ولم تنحرف به، فالإسلام هو رابطتها بأمته، وهو مرجعيتها، وشريعته قانونها، وقد جمعت بلاد الإسلام وحمتها وجاهدت باسم الإسلام ودفاعاً عن أمته ومقدساته مئات السنين، ولم توال أعداءه وأعداءها، ولا فرطت في قدسه وأقصاه، والشعوب المسلمة في جنوب أوروبا والبلقان لم تعرف الإسلام وتدخل فيه إلا بفضل فتوحاتها.

وثالثاً: لأنها كانت تحظى برضا أمة الإسلام كلها علمائها وعمومها، وهي عندهم الخلافة الحامية للمسلمين في بلدان العالم كلها شرقاً وغرباً، وشعوب الإسلام في مختلف البلدان كانت تشعر بالأمان في وجودها وأنها لن تخذلهم، ويلبون نداءها للجهاد طواعية.

فهذه نماذج من أواخر الدولة العثمانية، وقد جئناك من قبل بنماذج من أوائلها، تعرف منها رضا علماء الأمة عن الدولة العثمانية وإقرارهم بفضلها وأنها الخلافة التي ورثت مسار الإسلام وتحافظ عليه، وتعرف منها أيضاً أن الذين يتطاولون على الدولة العثمانية ويَصِمونها وينفون عنها صفة الخلافة ليسوا سوى الموظفين المدلسين في بلاط حكام بلاليص ستان الأرانب غير أنهم ملوك، الذين بنوا دولهم تحت راية بريطانيا الماسونية وظلال جيوشها بإهدار شرعية الدولة العثمانية.

يقول أحمد بن زيني دحلان، فقيه الحجاز في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وهو عربي هاشمي مكي، في بداية الجزء الذي خصصه للدولة العثمانية من كتابه: الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية، الذي نشره في مكة سنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٦م:

"اتفق العلماء على أن من وقف على سير الدول الإسلامية، يعلم علماً قطعياً أن الدولة العثمانية من أحسن سير الدول الإسلامية بعد الخلفاء الراشدين، لأنهم متمذهبون بمذهب أهل السنة، صحيحو العقيدة، ناصرون لأهل السنة، قائمون بتعظيم الصحابة وأهل البيت والعلماء والصالحين، ليس عندهم شيء من الزيغ والابتداع، ولهم الفتوحات الشهيرة والجهاد والغزوات الكثيرة، قائمون بشعائر الإسلام، لا سيما في الحرمين الشريفين، فإن لهم فيها الصدقات والخيرات الكثيرة، وقائمون أيضاً بشعائر الحج وتأمين الطرق للحجاج والزوار، فيجب على كل مسلم أن يدعو لهم بالتثبيت والتأييد والإعانة والنصر والتأييد والتوفيق لما يحبه الله ويرضاه".

وحين أعلن اليهودي الدونمي الماسوني كمال أتاتورك إلغاء الخلافة العثمانية، كتب وكيل الأزهر فضيلة الشيخ محمد شاكر، وهو أبو المحدث أحمد شاكر والمحقق محمود شاكر، مقالة نُشرت في الصحف المصرية، وكان عنوانها: الخلافة والسلطان، وكان قد خُدع في أتاتورك وانتصاراته التي صنعها له البريطان، ويقول فيها:

"خليفة يُخلع، وخلافة تُلغى، وتعليم ديني يُمحى، ومحاكم شرعية تُغلق ... كنا نعطف على هذه الفئة إبان تمردها على السلطنة العثمانية، وهي تجالد مجالدة الأبطال لطرد الأعداء من الأناضول، وزحزحة الحلفاء عن دار الخلافة، والله يشهد أن الذي حدا بنا إلى العطف على هؤلاء المتمردين إنما هو الإشفاق على الخلافة العظمى أن تمتد لها يد المهانة والاستذلال وهي البقية الباقية من مجد الإسلام وعهد النبوة الأولى، وهي العزاء الوحيد الذي كنا نتعزى به في نكبات الأيام وصروف الليالي".

وسقطت الدولة العثمانية سقوط الشهيد وهو يقاتل في أرض المعركة، ففُجعت فيها أمة الإسلام كلها، ما عدا عملاء بريطانيا الماسونية وصنائعها، وكتب أمير الشعراء أحمد شوقي قصيدته: رثاء الخلافة، ينوح فيها على الخلافة نيابة عن أمة الإسلام كلها، وهي القصيدة التي تنبأ فيها ببلاليص ستان وأرانبها الملوك، وبظهور طبقة الموظفين المدلسين من الخطباء والوعاظ ومشايخ البلاط الذين يُفتون على ذهب المعز وسيفه، وبأهوائهم وعداواتهم، يقول أمير الشعراء:

ضَجَّت عَلَيكِ مَآذِنٌ وَمَنابِرٌ ... وَبَكَت عَلَيكَ مَمالِكٌ وَنَواحِ

الهِندُ والِهَةٌ وَمِصرُ حَزينَةٌ ... تَبكي عَلَيكِ بِمَدمَعٍ سَحّاحِ

وَالشامُ تَسأَلُ وَالعِراقُ وَفارِسٌ ... أَمَحا مِنَ الأَرضِ الخِلافَةَ ماحِ

وَأَتَت لَكِ الجُمَعُ الجَلائِلُ مَأتَمًا ... فَقَعَدنَ فيهِ مَقاعِدَ الأَنواحِ

لا تَبذُلوا بُرَدَ النَبِيِّ لِعاجِزٍ ... عُزُلٍ يُدافِعُ دونَهُ بِالراحِ

بِالأَمسِ أَوهى المُسلِمينَ جِراحَةً ... وَاليَومَ مَدَّ لَهُمْ يَدَ الجَرّاحِ

فَلتَسمَعُنَّ بِكُلِّ أَرضٍ داعِيًا ... يَدعو إِلى الكَذّابِ أَو لِسَجاحِ

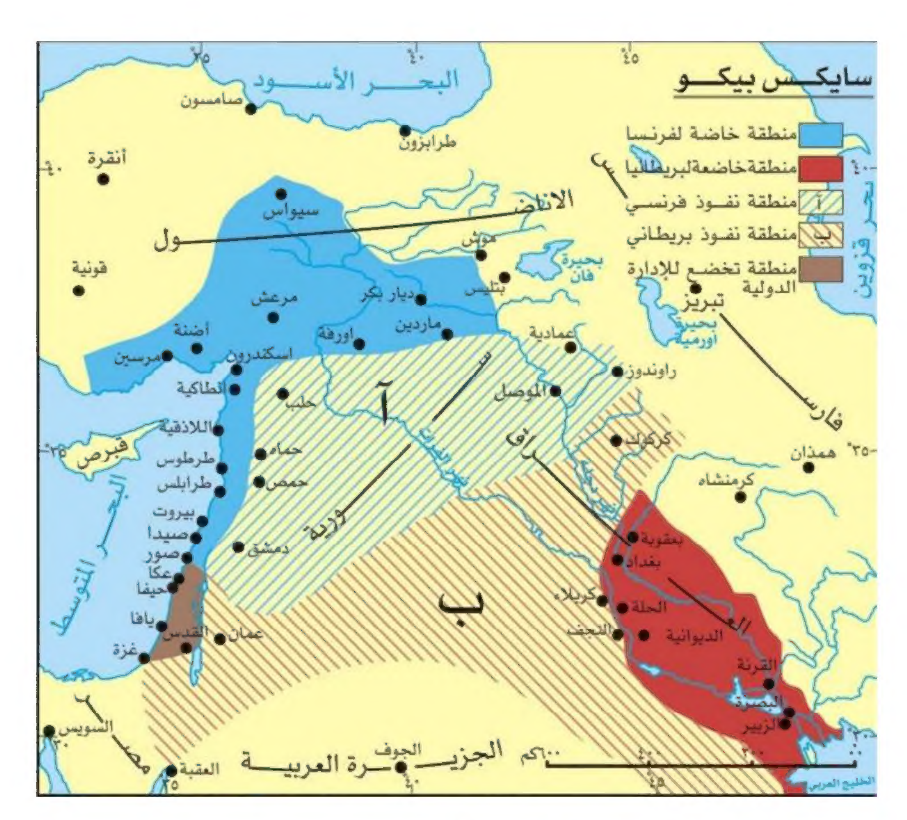
وَلتَشهَدُنَّ بِكُلِّ أَرضٍ فِتنَةً ... فيها يُباعُ الدينُ بَيعَ سَماحِ

يُفتى عَلى ذَهَبِ المُعِزِّ وَسَيفِهِ ... وَهَوى النُفوسِ وَحِقدِها المِلحاحِ

دكتور بهاء الأمير

القاهرة

٨ رمضان ١٤٤٠هـ/١٣ مايو ٢٠١٩م



سايكس بيكو
منطقة خاضعة لفرنسا
منطقة خاضعة لبريطانيا
منطقة نفوذ فرنسي
منطقة نفوذ بريطاني
منطقة تخضع للإدارة الدولية
البحر الأسود
صامسون
طرابزون
أنقرة
سيواس
قونية
مرعش
أضنة
مرسين
ديار بكر
ماردين
اورفة
اسكندرون
انطاكية
حلب
اللاذقية
حماه
طرطوس
حمص
طرابلس
بيروت
صيدا
صور
عكا
حيفا
يافا
القدس
غزة
عمان
دمشق
قبرص
البحر المتوسط
موش
بتليس
بحيرة فان
تبريز
بحيرة أورمية
عمادية
راوندوز
الموصل
كركوك
همذان
كرمنشاه
فارس
آ
ب
بعقوبة
بغداد
كربلاء
الحلة
النجف
الديوانية
القرنة
البصرة
الزبير
السويس
مصر
العقبة
الجوف
الجزيرة العربية
الخليج العربي
بحر قزوين